﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الأعراف: 102]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لمّا كان نقضُ العهد أفظعَ شيءٍ، ولا سيّما عند العرب، قال عاطفًا على ﴿فَمَا كَانُوا۟﴾: ﴿وَمَا وَجَدْنَا﴾[1]، إذ بعد خطابِ الرّسولِ الكريمِ ﷺ إيناسًا، وعِبرةً لقومه أطلعَه على الطّبائع الغالبة في البشر؛ كي لا يضيق ذرعًا بأحوال مَن أُرسِل إليهم[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿وَجَدْنَا﴾: (وجد) وفي لغةٍ (وَجِدَ بكسر الجيم) مضارعه يَجِدُ، وفي لغة (يَجُدُ) بضمّ الجيم[3]. والواو والجيم والدّال يدلُّ على أصلٍ واحدٍ، وهو الشَّيُّ يُلفيه[4]. ووجدتُ الشّيءَ: أصبتُهُ[5]. وأوجَدَهُ اللّه مطلوبهُ: أظفرَه به، ومن معانيه الإيجادُ منَ العدم[6]. ووجد المطلوبَ: أدركَه[7]، فهو وجودٌ بالحواسّ الخمس[8]، فهو تحصّلُ شيءٍ ذي بال في حَوزةٍ كانَت خاليةً منه كالمالِ والضالة والتّحقّقِ المادّيِّ عن عدمٍ، ومِن صوَرِه العثورُ على الشّيء في الحوزة دون معرفةٍ مسبقةٍ بذلك: ﴿قَالُوا۟ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِى رَحْلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ [يوسف: 75]، ﴿وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾ [آل عمران: 37]، ففيها الفعل (وَجَدَ) تامٌّ معناه: إصابةُ ذاتِ الشّيء؛ أي: العثور عليه في الحيّز، وفي آياتٍ أخرى تكون بمعنى العلم؛ أي: وجود الشّيءِ على صفةٍ، أو حالٍ؛ أي: العلم بوجودها فيه[9]. وقد ورد الفعلُ وجد، وما تصرَّف منه في آياتٍ كثيرةٍ، والمعنى فيها قريبٌ من بعض، أمّا

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 8/17.
(2) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 5/340.
(3) الزّبيديّ، تاج العروس: (وجد).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (وجد).
(5) الفراهيديّ، العين: (وجد).
(6) الجوهريّ، الصّحاح: (وجد).
(7) الفيروزآباديّ، القاموس المحيط: (وجد).
(8) الرّاغب، المفردات: (وجد).
(9) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (وجد).

ما يُنسبُ إلى الله تعالى منَ الوجود فبمعنى العلمِ المجرّدِ؛ إذ كان اللّهُ منزّهًا عنِ الوصف بالجوارح والآلات.[1].

2) ﴿عَهْدٍ﴾: (عَهِدَ) العينُ والهاءُ والدّالُ أصلٌ دالٌّ على معنى واحدٍ، هو الاحتفاظُ بالشّيء، وإحداثُ العهدِ به، والاحتفاظُ هو المعنى الّذي يرجعُ إليه فروعُ البابِ[2]. والعَهدُ: الوَصيَّةُ، والمَوثِقُ[3]، ورعايةُ الحُرمَة، والأمانُ، واليَمينُ يحلفُ بها الرّجلُ، والذّمّةُ[4]، ومن هنا فالعهدُ: حفظُ الشّيءِ ومراعاتُه حالًا بعد حال، وسُمّي المَوثِقُ الّذي يَلزَمُ مُراعاتُه عَهدًا. وعهدُ اللّه تارةً يكون بما رَكَزَهُ في عقولنا، وتارةً يكون بما أمرَنا به بالكتابِ، وبالسّنّةِ رُسُلُه، وتارةً بما نلتزِمُه وليس بلازمٍ في أصلِ الشّرع، كالنّذور وما يجري مجراها[5].

والعهدُ بمعنى الوصيّةِ والمَوثِقِ - وما إليهما - إلزامٌ يُؤخَذُ من تكرار وقوعِ حدثٍ، أو أمرٍ بانتظامٍ في زمنٍ، أو مكانٍ معيّنٍ؛ إذ يُؤخَذُ من ذلك ضرورةُ الوقوع (عند حلولِ الزّمنِ أو الظّرفِ، ثمّ يُطلَقُ) فالعهدُ هو الميثاقُ واليمينُ الّتي تستوثقُ بها ممَّن يعاهدك، وكلُّ (عَهدٍ) في القرآن فهو المَوثِقُ، أو ما عوهِدَ عليه[6].

3) ﴿لَفَسِقِينَ﴾: (فسق) الفاءُ والسّينُ والقافُ كلمةٌ واحدةٌ بمعنى الخروجِ عنِ الطّاعة[7]. والفِسقُ: التَّركُ لأمر الله، والميلُ عَنِ الطّاعةِ إلى المعصيةِ، كما فسقَ إبليسُ عن أمر ربِّه[8]؛ إذ ردَّ أمرَه، وخرَج، وجار، ومالَ عَن طاعتِه[9]، وفَجَرَ[10]. فالفسوق: الخُروجُ عَنِ الدِّين[11]. وعن حَجرِ الشّرع[12]. ومنَ المجاز فسقَتِ الرّكابُ عن قصد السّبيل: جارَت[13]. وقيل: إنّ

(1) الرّاغب، المفردات: (وجد).
(2) الفراهيديّ، العين، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (عهد).
(3) الفراهيديّ، العين: (عهد).
(4) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، والجوهري، الصّحاح: (عهد).
(5) الرّاغب، المفردات: (عهد).
(6) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (عهد).
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (فسق).
(8) الفراهيديّ، العين، والأزهري، تهذيب اللّغة: (فسق).
(9) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (فسق).
(10) الجوهريّ، الصّحاح: (فسق).
(11) ابن سيده، المحكم: (فسق).
(12) الرّاغب، المفردات: (فسق).
(13) الزّمخشريّ، أساس البلاغة: (فسق).

أصلَ الفُسوقِ الخُروجُ عَنِ الاستِقامة، والجَورُ، وبِهِ سُمّي العاصي فاسِقًا[1]؛ لانسلاخه عنِ الخير، وتركِه لأمر اللّهِ تعالى وعصيانِه وخروجِه عن طريق الحقِّ، وفجورِه[2]. والفسقُ يقعُ بالقليل منَ الذّنوب وبالكثير، لكن تُعورفَ فيما كان كثيرًا. وأكثرُ ما يُقال: الفاسقُ لِمَنِ التزمَ حكمَ الشّرعِ، وأقرَّ به، ثمّ أخلّ بجميع أحكامِه أو ببعضِه، وإذا قيل للكافر الأصليّ: فاسقٌ؛ فلأنّه أخلّ بحكم ما ألزمَه العقلُ، واقتضته الفطرةُ[3]، وخروجُ الفاسقِ عن طاعة اللّه تعالى يكون تارةً بكفرٍ، وتارةً بعصيانٍ غير الكفر، فإنّ مَن كان مؤمنًا وفسق بمعصيةٍ دون الكفر؛ فإنّه فاسقٌ بفسقه، مؤمنٌ بإيمانه؛ أي: لم يخرج بفسقه عنِ الإيمان، ولا بلغ حدَّ الكفر. وممّا وُصِفَ بأنّه فسقٌ - من تتبّع الآياتِ الّتي ذُكِرَ فيها اللّفظ -: الظّلمُ، والذّبحُ على النُّصُب، والأكلُ ممّا لم يُذكَرِ اسمُ اللّه عليه، والاستقسامُ بالأزلام، والإتيانُ بنبأٍ كاذبٍ مثيرٍ للفتنة، والكفرُ بآيات اللّه، وعدمُ الحكمِ بما أنزل اللّه، والنّفاقُ، ورميُ المحصنات، ومُضارّةُ الكاتب والشّهيد، ومقارفةُ الذّنوب، ولا يخرجُ المرادُ بلفظ الفسق في القرآن الكريم عمّا ذُكِرَ[4].

❁ المعنى الإجماليُّ:

إنـكـارُ الـعـهـدِ أمارةُ الفساد

ما علمنا لأكثر الأمم الّتي أهلكناها من وفاءٍ، والتزامٍ بالعهدِ الّذي وصّيناهم به، منَ الإيمان باللّه ﷻ، وتوحيدِه، وتقواه، واتّباعِ رسله عليهم السلام. والعهدُ هنا يعمُّ كلَّ ما يَصْلُح له من عهدٍ فطريٍّ جُبِلوا عليه، وشرعيٍّ بُلّغوا به وأنذروا، وعرفيٍّ ممّا يَلتزِمُه النّاسُ مع بعضهم من مواثيق[5]، بل وجدنا أكثرَهم خارجين عنِ الاستقامة، منسلخين عنِ

(1) ابن الأثير، النّهاية: (فسق).
(2) الفيروزآباديّ، القاموس المحيط: (فسق).
(3) الرّاغب، المفردات: (فسق).
(4) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (فسق).
(5) رضا، تفسير المنار: 9/35.

الخير، تاركين لأمر الله، عاصين له، منتهكين لحرماته، مُعرِضين عن طاعته.

وتهدي الآيةُ إلى: أنّه لا ينبغي الاغترارُ بما عليه أكثرُ الخَلقِ، فالأصلُ اتّباعُ الحقِّ بدليله؛ لأنّ الأكثريةَ لا عهدَ لهم، ولا ذمّة، فلا تعجب بالباطل وإنْ كثُر متبنّيهِ، ولا تستوحشِ الحقَّ لقلّة سالكيه، فالعِبرةُ بالكيف لا الكمّ[1]، ولا ينبغي إطلاقُ التّهم، وإعمامُ الأحكام جُزافًا، بل يجب انتقاء الألفاظ المناسبة لذلك، الّتي تعطي كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، فإن كان الأكثرون استحقّوا العذابَ لكفرهم ونقضهم لعهودهم، فإنّ هناك أقليّةً آمنَت[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغةُ الوصلِ في الآية:

العربُ تمقتُ نقضَ العهد فكُرِّرَ لذلك

ولما كان نقضُ العهد أفظعَ شيءٍ، ولا سيّما عند العرب، قال عاطفًا على ﴿فَمَا كَانُواْ﴾ بجملة: ﴿وَمَا وَجَدْنَا﴾؛ أي: في عالم الشّهادةِ ﴿لِأَكْثَرِهِم﴾؛ أي: النّاس[3]، مُرسِّخًا سوءَ خصالهم، ومُؤكِّدًا إصرارَهم على الجُحود والكِبْر.

سرُّ تأكيد الاستغراق:

الناسُ في الشدّة يلجؤون إلى الله، وفي الرّخاء ينكرون نعمتَه عليهم

أكّد الاستغراقَ فقال: ﴿مِّنْ عَهْدٍ﴾؛ وفاقًا لما كان عند الله تعالى في عالم الغيبِ، وهذا إمّا إشارةٌ إلى الميثاق يوم قال لهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: 172]، وإمّا إلى ما يفعلون حالَ الشّدائدِ منَ الإقلاع عنِ المعاصي والمعاهدة على الشّكر: ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [يونس: 22][4].

(1) سليمان اللاّحم، عون الرّحمن في تفسير القرآن: 9/231.
(2) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 5/139.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 3/77.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 3/77.

بلاغةُ عطفِ الجملِ:

جملة: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ﴾ عطفٌ على جملة: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم﴾، وما رُتِّبَ عليها من قوله: ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ مِن قَبْلُ﴾ تنبيهٌ على رسوخ الكفرِ في نفوسهم، بحيث لم يقلعْهُ منهم لا ما شاهدوُه منَ البيّنات، ولا ما وضعَهُ اللّهُ في فطرة الإنسانِ منَ اعتقادِ وجودِ إلهٍ واحدٍ، وتصديقِ الرّسلِ الدّاعين إليه، ولا الوفاءُ بما عاهدوا عليه الرّسلَ عند الدّعوةِ: إنّهم إن أتَوهم بالبيّنات يُؤمنونَ بها[1].

ما يترتّبُ على العطف تنبيهٌ على رسوخ الكُفر في نفوسهم فلا ينزعُه مُؤثّرٌ

نكتةُ التّعديةِ باللّام:

وإنما عُدّي عدمُ وجدان الوفاء بالعهد في أكثرهم باللّام؛ للإشارة إلى إخراجِ مُؤمني كلِّ أمّةٍ من هذا الذّمّ، والمرادُ بأكثرِهم، أكثرُ كلِّ أمّةٍ منهم، لا أمّةٌ واحدةٌ قليلةٌ من بين جميعِ الأممِ[2]. فالضّميرُ في ﴿لِأَكْثَرِهِم﴾ للنّاس على الإطلاق؛ أي: وما وجدنا لأكثر النّاس من عهدٍ، يعني: أنّ أكثرَهم نقضَ عهدَ اللّه وميثاقَه في الإيمان والتّقوى، وإنّ الشّأنَ والحديثَ أنّا وجدنا أكثرَهم فاسقين، خارجين عنِ الطّاعة مارقين، والآيةُ اعتراضٌ. ويجوزُ أن يرجعَ الضّميرُ إلى الأمم المذكورين، وأنّهم كانوا إذا عاهدوا اللّه في ضرٍّ ومخافةٍ: ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا﴾ [يونس: 22]، ثمّ إذا نجّاهم؛ نكثوا، كما قال قومُ فرعونَ لموسى عليه السلام: ﴿لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾، إلى قوله: ﴿إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾ [الأعراف: 134 - 135][3].

مؤمنو الأممِ الماضيةِ مكرّمون عند الله

علّةُ التّعبيرِ بـ(الأكثر) دون غيره:

وإنّما حُكِمَ على الأكثر؛ لأنّ بعضَهم قد آمنَ والتزمَ كلَّ عهدٍ عاهد اللّه عليه، أو عاهده اللّهُ عليه، أو تعاهد عليه مع النّاس، ومنهم مَن

في التّغليب احتراسٌ في تحديد الحقائقِ، بما يعطي كلَّ ذي حقٍّ حقَّه

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/32.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/33.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/136.

كان يفي ببعض ذلك حتّى في حال الكفرِ؛ إذ لا يتَّفِقُ أفرادُ أمّةٍ كبيرةٍ على الشّرّ والباطلِ في كلّ شيءٍ، وهذا من دقّة القرآنِ في تحديد الحقائقِ بالصّدق الّذي لا تشوبُه شبهاتُ المبالغة بما يسلبُ أحدًا حقَّه، أو يعطي أحدًا غير حقِّه[1].

أسـنـدَ حـكـمَ النّكثِ إلى أكثر أهلِ القرى

إذ أسندَ حكمَ النّكثِ إلى أكثر أهلِ القرى؛ تبيينًا لكون ضميرِ ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُواْ﴾ جرى على التّغليب، ولعلَّ نُكتةَ هذا التّصريحِ في خصوصِ هذا الحُكمِ أنّه حكمُ مَذمّةٍ ومَسبّةٍ، فناسبَت مُحاشاةَ مَن لم تَلتصِقْ به تلك المسبّةُ[2]، وهو لونٌ منَ الاحتراس الّذي امتازَ به القرآنُ في عرضه للحقائق، فهو لا يلقي التّهمَ جزافًا، وإنّما يعطي كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، فإن كان الأكثرون قد استحقّوا الذّمّ لكفرهم ونقضهم لعهودهم، فإنَّ هناك قلّةً آمنت، فاستحقّتِ المدحَ والثّناءَ[3].

بلاغةُ الكنايةِ في نفي الوجدان:

الإشـارةُ إلى أنَّ دَيْـدنَ الأمـمِ السّابقةِ عـدمُ الـوفـاء بـما أوصاهم اللهُ به

نفيُ الوجدانِ في الأوّل كنايةٌ عن انتفاء العهدِ بالمعنى المقصودِ؛ أي: وفائه؛ لأنّه لو كان موجودًا؛ لعَلِمَهُ مَن شَأْنُه أن يعلمَه، ويبحثَ عنه عند طلبِ الوفاءِ به، ولا سيّما أنَّ المتكلّمَ بهذا هو الّذي لا تخفى عليه خافيةٌ، فمعنى: ﴿وَمَا وَجَدۡنَا لِأَكۡثَرِهِم مِّنۡ عَهۡدٖۖ﴾ ما لأكثرهم، ولأنّ أصلَ الوعد ثابتٌ موجودٌ، ولكنّه لمّا كان تحققُّه لا يظهرُ إلّا في المستقبل، وهو الوفاءُ، جعلَ انتفاءَ الوفاءِ بمنزلة انتفاءِ الوقوعِ، والمعنى على تقديرِ مضافٍ؛ أي: ما وجدنا لأكثرهم من وفاءِ عهدٍ[4]. فكلمةُ ﴿عَهۡدٖۖ﴾ في الآيةِ بمعنى (وفاء) أو (صدق)، وهي كنايةٌ عن صفة. والمرادُ بها هنا أنَّ اللّه تعالى لم يجد لأكثر أهلِ القرى الّتي أهلكها وفاءً بما أوصاهم به من توحيدِ اللّه، واتّباعِ رسلِه وطاعتِه.

(1) رشيد رضا، تفسير المنار: 9/32.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/34.
(3) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 5/340.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/32 - 33.

ومن بلاغة الكنايةِ في السّياق الكريم أنَّ فيه تشبيهًا بالحذف؛ فقد شبَّه اللّهُ تعالى أفعالَ المُكذِّبين بالأشياء الّتي لا توجد، فقال: ﴿وَمَا وَجَدْنَا﴾ بدلًا منَ التّعبير: بـ "ولم نر"، أو "ولم نشهد"، ونحو ذلك.

وجهُ تعريفِ العهد:

الأمـمُ السّابقةُ نقضَت كلَّ أنواعِ العهدِ المتعارف عليه

العهدُ اسمُ جنسٍ وقعَ في سياق النّفي المؤكَّدِ بـ (من)، وهو يقتضي انتفاءَهُ بجميع المعاني الّتي يصدقُ عليها[1]؛ ليعمَّ كلُّ ما يصلحُ له من عهدٍ فطريٍّ وشرعيٍّ وعُرفيٍّ ممّا يلتزمُه النّاسُ بعضهم مع بعض في تعاهدهم وتعاقدهم[2]، فـ (مِنْ) لاستغراقِ جنسِ العهدِ، ولا تجيءُ هذه إلّا بعد النّفي[3]، ولولاها؛ لجاز أن يتوهّمَ أنّه عهدٌ واحدٌ في المعنى[4].

ومن بلاغةِ التّعبيرِ القرآنيِّ أنّه دلَّ على التّصغير والتّحقير في عموم ما يتعاهَدُ عليه النّاس؛ فقد استخدمَ اللّهُ تعالى كلمةَ ﴿عَهْدٍ﴾؛ لبيان أدنى المراتب المطلوبة من هؤلاء القوم المكذِّبين، فإنَّ العهدَ هو أضعفُ مراتب الإيمان، فإذا لم يجده في أكثرهم فلا يتوقّعُ منهم شيئًا آخر.

دلالةُ الخبرِ في جملة الوجدان:

تـعـمّـدوا نـكـثَ العـهـد، وتقصدوا الكفرَ والجحدَ

جملة: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ إخبارٌ بأنّ عدمَ الوفاء بالعهد مِن أكثرِهم كانَ منهم عَن عَمدٍ، ولكون ذلك معنى زائدًا على ما في الجملة الّتي قبلَها عُطِفَت، ولم تُجعَلْ تأكيدًا للّتي قبلَها أو بيانًا؛ لأنّ الفسقَ هو عصيانُ الأمر، وذلك أنّهم كذّبوا فيما وعَدوا عن قصدٍ للكُفر[5]، ومبتدؤها ضميرُ الشّأن محذوفٌ؛ أي: إنَّ الشّأنَ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/33.
(2) رضا، تفسير المنار: 9/32.
(3) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/434.
(4) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 7/255.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/33.

وجدنا أكثرَهم لفاسقين، أو هي النّافية، واللّام في ﴿لَفَسِقِينَ﴾؛ بمعنى إلّا: أي: إلّا فاسقين، خارجين عنِ الطّاعة خروجًا شديدًا[1].

دلالةُ الوجودِ على العلم:

نـــوّه بـالـخـبـر لـيـعـلـمـه مَـن يسمع

الوجودُ بمعنى العلم بدليل دخول (إن) مخفّفة منَ الثّقيلة، وليستِ العاملة لمباشرتها الفعل، فزالَ اختصاصُها المُقتَضي لإعمالها، وبعدَها مبتدأٌ محذوفٌ هو ضميرُ الشّأن، والجملةُ خبرٌ عنه تنويهًا بشأن هذا الخبر ليعلمَه السّامعون، واللّام الفارقة[2].

في جـعْـلِ إن نـافـيـة إثـبـاتٌ لفسوق ناقضي الـعـهـود على طريق التّوكيد

ويجوزُ أن تكونَ (إن) للنّفي، واللّام بمعنى (إلّا)، والتّقديرُ عندَهم: وما وجدنا أكثرَهم إلّا فاسقين[3]، ويكون المعنى: إثباتَ الفسوق في ناقضي العهود، على طريق التّوكيد بتصدّرِ (إن)، أو الاستثناءِ المفرّغ، وتعزّزُه اللّامُ في ﴿لَفَسِقِينَ﴾ الدّالّة على خروجهم عنِ الطّاعة خروجًا شديدًا[4].

بلاغةُ التّعبيرِ بـ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم﴾ ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ﴾:

صـوغٌ بمحاسن الـكـلام طـردًا، وعـكـسًـا، وجـنـاسًـا، ومقابلةً

فالطّرد والعكس باعتبار مدلول اللّفظِ، وهو أن يُؤتَى بكلامين يقرّرُ الأوّلُ بمنطوقه مفهومَ الثّاني وبالعكس، وفيه الجناسُ التّامُّ بين ﴿وَجَدْنَا﴾ الأولى وهي بمعنى: ألفينا، والثّانية وهي بمعنى: علمنا، والمقابلةُ بين النّفي والإثبات في سلب الوجود الأوّل وإثبات الثّاني[5].

وهذا النّوعُ منَ الإطنابِ يقابلُه في الإيجاز نوعُ الاحتباك: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ﴾؛ أي: أرسلناه ﷺ بعد الرّسلِ أو بعد الأمم[6].

(1) الشّوكانّي، فتح القدير: 2/262.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/136، وابن عادل، اللّباب: 9/243.
و(إن) المخفّفة إذا باشرتِ الفعلَ وجب إهمالُها، ولكنّ العكبريّ والزّمخشريّ أعملاها، والاسمُ عند العكبريّ ضميرُ المتكلّم، وعند الزّمخشريّ ضميرُ الشّأن.
(3) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/434، والبيضاوي، أنوار التّنزيل: 3/26.
(4) الشّوكاني، فتح القدير: 2/262.
(5) رضا، تفسير المنار: 9/33.
(6) الآلوسي، روح المعاني: 9/17.

وقصد إلى الختم بلفظ ﴿لَفَٰسِقِينَ﴾؛ لأنّ أوّلَ صفاتِهم أنّهم لا عهدَ لهم مع خالقهم، ولا عهدَ لهم مع النّاس، ولذلك لا يُؤمنُ لهم أبدًا[1]، وعبّر بصيغة اسمِ الفاعلِ مُؤكَّدًا باللّام؛ ليدلَّ على ثباتِ الصّفةِ فيهم، وديمومتِها.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

العهد والميثاق:

العهدُ ميثاقٌ مع عـدم اليـمين، ويـبـيّنُ أدنى درجات الوفاء

الميثاقُ عهدٌ مؤكَّدٌ بيمينٍ، وعاهده: عقد معه عهدًا؛ أي: موثقًا، ولعلّ عدمَ اليمين هو الأصلُ في العهد، ثمّ أُضيفَ إليه اليمينُ - بَعدُ - توكيدًا[2]. والميثاقُ توكيدُ العهد، فهو أبلغُ منَ العهد، يرشدُ إلى ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: 27]؛ أي: من بعد توكيده. كما يُفرَّقُ بين العهدِ والميثاقِ؛ بأنَّ الميثاقَ يتعدَّى بحرفٍ، فيُقال: ميثاقٌ به، كقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَمِيثَٰقَهُ ٱلَّذِي وَاثَقَكُم بِهِۦٓ إِذۡ قُلۡتُمۡ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ﴾ [المائدة: 7]، وأنّ العهدَ يتعدَّى بنفسه، فيُقال: عهدُهُ، كقوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۚ﴾ [البقرة: 100].

ومن بلاغة التّعبيرِ القرآنيِّ أن أطلقَ كلمةَ ﴿عَهۡدِۖ﴾ في هذا السّياق؛ ليبيّنَ أدنى المراتبِ المطلوبةِ منَ الأممِ الماضيةِ المكذِّبةِ فيما جاءَتهم به رسلُهم منَ الحقِّ، فإنَّ العهدَ هو أقلُّ درجاتِ الوفاءِ من كلِّ واحدٍ منهم، وبخاصّةٍ إذا لوحِظَ أنَّ الميثاقَ يُستخدَمُ - عُرفًا - للإشارة إلى اتّفاقٍ جماعيٍّ، وأنّ العهدَ يُستخدَمُ للإشارة إلى اتّفاقٍ فرديٍّ.

(فاسقون)، و(ظالمون)، و(كافرون):

الفسقُ أعمُّ منَ الكفر، والفسقُ يقعُ بالقليل منَ الذّنوب وبالكثير، لكن تُعورِف فيما كان كثيرًا، وأكثرُ ما يُقال: الفاسقُ لِمَن التزمَ حكمَ

(1) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 1/217.
(2) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (عهد).

الشّرعِ وأقرَّ به، ثمّ أخلَّ بجميع أحكامِه أو ببعضه، وإذا قيل للكافر الأصليّ: فاسق؛ فلأنّه أخلَّ بحكم ما ألزمَه العقلُ، واقتضتْه الفطرةُ، فالفاسقُ أعمُّ منَ الكافر، والظَّالمُ أعمُّ منَ الفاسق[1]، وأكثرُ ما يُقال: الفاسقُ لِمَنْ أقرَّ بحكْمِ الشّرعِ، ثمّ أخلَّ بجميع أحكامِه أو ببعضه، ولذلك جاء السّياقُ الكريمُ في الآية مناسبًا للفظة الفسق.

الفسقُ إقرارٌ بحكم الشّرع وإخلالٌ بأحكامه، والفاسقُ أعمُّ منَ الكافر، والظَّالمُ أعمُّ منَ الفاسق

(1) الرّاغب، المفردات: (فسق).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الرابع عشر، سورة الأعراف من الآية 88 إلى الآية 163
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الرابع عشر، سورة الأعراف من الآية 88 إلى الآية 163 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 14 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-10-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 14 : المجلد الرابع عشر، سورة الأعراف من الآية 88 إلى الآية 163.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-768-10-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0402725 بتاريخ 2023/12/30م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»